

حميد الهاشمي*

الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٤: رؤية تحليلية للنتائج والتوقعات

أجري في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٤ أول انتخابات برلمانية في العراق منذ الانسحاب الأميركي عام ٢٠١١، وهي الثالثة منذ الاحتلال الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣. وتكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة لما ستتركه من آثار في تحديد تركيبة بنية النظام السياسي في العراق، وما لها من تداعيات على مستقبل الدولة العراقية. كما أنّ تحالفات القوى السياسية المتنافسة في الانتخابات سيكون لها أثر كبير في الواقع الاجتماعي سلبياً أو إيجابياً، خصوصاً أنّها تأتي بعد انتفاضة أهالي الأنبار وزيادة حدة الصراع بين الجيش العراقي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". تحاول هذه الورقة أن تشرح أبعاد الصراع السياسي في العراق من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٤ ومقارنتها بما سبقها. وتعمل على شرح الظروف التي جرت فيها الانتخابات، وطبيعة الكتل الانتخابية وصولاً إلى نتائج الانتخابات واحتمالات تشكيل الحكومة المقبلة.

* باحث في المركز الوطني للبحث الاجتماعي- لندن، وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة العالمية في لندن.

هناك، عن المناطق الوسطى والجنوبية. وبات الإرهاب إرهاب الماء وسبل العيش أيضاً، وليس القتل العشوائي للأمين فحسب. ولعلّ هذه الحادثة قد أفادت المالكي كثيراً في حملته الانتخابية. وعليه، فليس مجازفة القول إنّ معظم مؤيدي المالكي في الوقت الحالي هم ممّن يحملون الهمّ الطائفي؛ بمعنى أنّهم مشغولون بالهاجس الطائفي بصورةٍ أو أخرى، مثلما أنّ هناك العديد من مناوئيه لا شكّ في أنّهم يبادلونهم الهاجس نفسه بالتضادّ.

”

تحدي الاستياء الشعبي بصورةٍ عاقبةٍ من تردّي الوضع الأمني، واستمرار نقص الخدمات والفساد الإداري، والتهديد الذي يواجهه وحدة البلاد، انقلبت كلّها إلى تهديد موجّه بالدرجة الأولى ضدّ التجديد لولاية ثالثة لرئيس الوزراء نوري المالكي

“

الإحباط والاحتجاج:

الوعي ومستويات المشاركة في الأحداث الانتخابية

باستخدام بطاقة الناخب الإلكترونية، وجهاز الاقتراع^(١) لضمان دقّة الانتخابات البرلمانية العراقية ونزاهتها، وفي ظروف أمنية صعبة، سجّل تصويت ١٢ مليوناً من أصل ٢٠ مليون شخص مؤهل للانتخابات؛ أي جرت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ بنسبة حضور بلغت ٦٠٪. وتعدّ نسبة المشاركة معقولة في مثل هذه الظروف، لا سيّما في ظلّ التهديد الأمني. وإذا ما قورنت بنسب المشاركة في بعض بلدان المنطقة، مثل انتخابات الرئاسة الجزائرية التي جرت في فترة مقارنة وسجّلت حضور نسبة ٥١,٧٪، وهي بلاد تنعم باستقرار لا يمكن مقارنته بظروف العراق إطلاقاً. ومقارنته بنسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية للدورة السابقة (٢٠١٠)، فإنّ هذه الانتخابات تقلّ بنسبة ضئيلة هي ٢٪، إذ بلغت آنذاك ٦٢,٤٪. وشهدت أيضاً أعمال عنف، قُتل فيها نحو ٤٠ شخصاً. أمّا انتخابات البرلمان (الجمعية الوطنية) عام ٢٠٠٥، فقد سجّلت ٧٦٪. في حين كانت نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور العراقي التي جرت عام ٢٠٠٥، ٧٨,٥٩

١ للمزيد من المعلومات عن جهاز الاقتراع وبطاقة الناخب، وآلية عملهما ودقّتهما، يمكن الرجوع إلى موقع المفوضية العليا للانتخابات في العراق على الرابط:

<http://www.ihec.iq/ar>

المراهنة الطائفية

تبدو الظروف الأمنيّة مشابهة تلك التي أُجريت فيها انتخابات عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠، وربّما أكثر تعقيداً منها؛ فهي تتمثّل في ظروف البلد بصورةٍ عامة والحالة الخاصة التي تعيشها مدن شمال وغرب العراق التي خرجت عن سيطرة الحكومتين المركزية والمحلية، والوضع الأمني الهشّ في المناطق ذات الأغلبية السنيّة والمختلطة، والخلاف بين حكومتي إقليم كردستان والحكومة المركزية برئاسة المالكي، والتذرّم الكبير الذي أبداه قادة بعض التيارات والكتل السياسية التي كانت متحالفة مع "ائتلاف دولة القانون"، وأوصلت المالكي إلى الولاية الثانية لرئاسة الوزراء، وأبرز هؤلاء السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري الذي تمثّله كتلة "الأحرار" في مجلس النواب، والسيد عمار الحكيم الذي يرأس تيار "الحكيم"، ويمثّله حزب "المجلس الأعلى" و"منظمة بدر" التي انشقت عنه لاحقاً لتتحالف مع "ائتلاف دولة القانون". ويضاف إلى كلّ هذه التحدّيات تحديّ الاستياء الشعبي بصورةٍ عامّة من تردّي الوضع الأمني، واستمرار نقص الخدمات والفساد الإداري، والتهديد الذي يواجهه وحدة البلاد، انقلبت كلّها إلى تهديد موجّه بالدرجة الأولى ضدّ التجديد لولاية ثالثة لرئيس الوزراء نوري المالكي؛ لأنّ جميع هذه الأطراف تقريباً تعتقد أنّ سبب الأزمات هو المالكي نفسه، نتيجةً لسعيه الحثيث إلى بناء دكتاتورية شخصية وحزبية؛ شخصية من خلال التفرد بالسلطة التي بُنيت على التوافق أصلاً، واستحواده على المناصب الحساسة، وإضافته إلى رئاسة الوزراء، يشغل منصب القائد العام للقوّات المسلحة وزير الدفاع ووزير الداخلية. كما بسط هيمنته أو مدّ نفوذه إلى هيئات يُفترض أن تكون مستقلة وبعيدة عن السلطة التنفيذية؛ مثل مجلس القضاء الأعلى، وهيئة النزاهة والبنك المركزي العراقي، والمفوضية العليا للانتخابات وهيئة الإعلام العراقي. أمّا من ناحية الدكتاتورية الحزبية، فهي الخشية من استمرار تغلغل أتباع حزب السلطة ومؤيديه في العديد من المناصب واحتكار الوظائف الحكومية، أو توزيعها بحسب الولاء له.

لقد بدأ التحديّ الانتخابي مراهنة طائفية أكثر ممّا هو تحدّي انتخابي ومراهنة وطنية؛ فالمالكي وأتباعه "يسوقونه" على أنّه مختار العصر (في إشارة إلى المختار الثقفي) الذي رفع شعار الأخذ بتأر الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب بعيدٍ مقتله في واقعة كربلاء، وهذا تسويق طائفي بلا شكّ، ويصوّر الأمر على أنّ المالكي "حامي" المذهب، وأنّ منتقديه ورافضي عودته إلى سدة الحكم هم من مناوئي المذهب، وأنّ ما يجري في الأنبار هو المدّ التكفيري المتمثّل بالقاعدة وما خرج من عباءتها من جماعاتٍ إرهابية. ويعزّز هذا المنحى حادثة قطع مياه نهر الفرات في سدة الفلوجة على يد "الإرهابيين أو المسلّحين"

الجدول (١)

الأحداث الانتخابية منذ ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، ومستويات المشاركة

ملاحظات	نسبة المشاركة %	الحادث الانتخابي
	٧٨,٥٩	الاستفتاء على الدستور ٢٠٠٥
	٧٦	الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥
لا تشمل محافظات إقليم كردستان الثلاث (أربيل، والسليمانية، ودهوك)	٥١	انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩
	٦٢	الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠
لا تشمل محافظات إقليم كردستان الثلاث (أربيل، والسليمانية، ودهوك)	٥١	انتخابات مجالس المحافظات ٢٠١٣
	٦٠	الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث. والبيانات من موقع مفوضية الانتخابات:
http://www.ihec.iq/ar/

أسماء الكتل والائتلافات تعكس الخطابات

لقد تنوّع الخطاب الانتخابي لهذه الدورة بين النداءات الطائفية، والإقليمية والإثنية، والجهوية (المناطقية) سواء دعوات الأقاليم أو المحافظة (كتل وائتلافات تدعو إلى تحسين واقع المحافظة). في المقابل هناك خطابات تدعو إلى الهوية الوطنية، وأخرى إلى الدولة المدنية المؤسسية، وثالثة إلى تحسين الواقع الاجتماعي، وأخرى تحمل شعارات دينية.

ولعلّ جولة سريعة بين أسماء الكيانات والقوائم والائتلافات تكشف لنا ذلك؛ فإلقاء نظرة على الخريطة الجغرافية مثلاً يكشف لنا أنّ القوائم في إقليم كردستان ذات طابع عرقي (قومي)، بحيث لحق باسم كلّ منها كردستان أو الكوردستانية (الاتحاد الوطني الكوردستاني، والديمقراطي الكوردستاني، والحركة الإسلامية الكوردستانية، والسلام الكوردستانية، طابع التسمية يمكن أن يستثنى منه فقط حركة التغيير (كوران) علماً أنّها كوردستانية الهوية والهوية بصورة صرفة. وفي المناطق ذات الغالبية السنية، تجد أسماء القوائم تدلّ على نوع من التحدّي والتشديد والتأكيد على القيم والهوية العربية والاعتداد بالذات. ومن هذه الأسماء التي حملتها الكتل والائتلافات: متّحدون، وكرامة، والعربية، وخلص، والجهة العربية للإنقاذ، وكتلة المجد المستقلة، وكفى. وتُظهر أسماء هذه الكتل الهيم الرئيسي الذي تعانیه

% في حين بلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة (٢٠١٣) ٥١%. وهي نسبة المشاركة نفسها في الانتخابات السابقة لمجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ (انظر الجدول ١). علماً أنّ نسب المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لا تشمل انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان العراق الثلاث (أربيل، والسليمانية، ودهوك) التي تجري في فترة مختلفة وغير مرتبطة بالمركز.

تُبرز المعطيات أعلاه تدني نسبة المشاركة في الانتخابات، سواء البرلمانية أو مجالس المحافظات. وإن كان الفارق بالنسبة إلى المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات كبيراً من حيث هبوط نسبة المشاركة فيها. وهذا مؤشّر على درجة الإحباط جزاءً عدم تحسّن الأوضاع سواء على الصعيد الأمني، أو الخدمات، أو مستويات الحياة بصورة عامة. وهكذا يكون هذا العزوف نوعاً من الاحتجاج، وإن كان بطريقة تبرز جهلاً بالتغيير الذي ينادي به الكثيرون، بمن فيهم المواطنون العاديون. ولا غرابة في ذلك؛ فالتجربة "الديمقراطية" لا تزال تحبو وتعتزّ في ظلّ الظروف التي يعيشها البلد، ومستويات التأثير في الناخب وتوجيه بوصلته ترتبط غالباً بولائه أو مرجعياته الفكرية والوجهات الاجتماعية عوضاً عن التفكير في البرنامج الانتخابي للمرشّح، وسيرته والمصلحة الوطنية. لكن الانتخاب بوصفه ثقافة عامة في الاختيار يحتاج إلى وقت حتى يترسخ تقليداً في الحياة السياسية والإدارية، وربما حتى الاجتماعية.

تابعة لكتلة "المواطن"، ولم تحصل على أي مقعد. ولم يحصل متصدرو القائمتين سوى على بضع مئات من الأصوات لكل منهما.

وحري بنا أن نذكر اختفاء القوائم ذات الصبغة القبلية والعشائرية التي ظهر بعضها في انتخابات سابقة، وفشل فشلاً ذريعاً. ما يدل على تفوق النزعة الطائفية والإثنية والجهوية على القبلية. ومقارنةً ببلدان أخرى مجاورة نجد سيادة القوائم والمرشحين القبليين؛ ومن هذه البلدان: الأردن، والكويت، واليمن، حيث الفاعلية القبلية مؤثرة ويتميز ما يمكن أن نصلح عليه بـ "القبلية السياسية".

إشكالية احتساب عدد الأصوات وتوزيع المقاعد

بحكم اتباع طريقة سانت لاغ Sainte-Laguë method لاحتساب الأصوات، فإنه يجري إهمال عدد كبير من الأصوات سواء في الدوائر الانتخابية أو المجموع الكلي. ويمكن اختصار منهج سانت لاغ، في النقاط التالية^(٣):

- ترتب النتائج وفقاً لعدد الأصوات من الأكثر إلى الأقل.
- تقسم الأصوات التي حصل عليها كل كيان على الأرقام الفردية (١، ٣، ٥، ٧، ٩، ١١... إلخ).
- يحتسب عدد المقاعد على ضوء عدد النتائج التي تظهر نتيجة القسمة، وهكذا.
- أما حصة النساء، فيجري احتسابها من المقاعد المخصصة للدائرة على ألا تقل عن ٢٥٪. ولضمان تحقيق هذه النسبة، فإن نظام توزيع المقاعد حرص على تحقيقها؛ ففي مثالنا هذا لا بد أن يكون عدد النساء أربعة. ويظهر الجدول (٢) حقيقة ذلك نتيجة إجمالية لطريقة التصويت.

يلاحظ أن أصوات الكتل الفائزة مجتمعة أقل من الأصوات المهملة. وليست هذه المشكلة الوحيدة في هذه المنهجية باحتساب الأصوات، إنما تحويل أصوات أخرى للكتل الكبيرة، وحياسة مقاعد لها وفقاً لما يسمّى بالمقاعد التعويضية، وهذا ما سوف يعيد بعض الوجوه التي

تلك المناطق، والمتعلق بمحاولات التغلب على الواقع الذي تعانیه جراء الظروف المستجدة.

أما الكتل والائتلافات في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، فنجدها تركز على الخدمات والمواطنة؛ إذ تطالنا أسماء مثل: دولة القانون، والدولة العادلة، والمواطن، والعراق للتنمية والبناء، والبدل المدني المستقل، وأوفياء لوطن، وتجمع العدل والمساواة، والرفاه والسلام، والعراق للتنمية والبناء، وتجمع النهضة الشاملة، وحركة شمس، وتجمع الكفاءات والجماهير، وحركة العمل والوفاء، وتجمع الشراكة الوطنية. وهذه بحكم استقرارها النسبي يكون فيها الهمم الخدمي والهوية الوطنية من أولويات المواطن.

وبرزت بعض الكتل التي تمثل حركات وأحزاباً ذات صبغة دينية، وإن كان بعضها ليس جديداً، مثل: حزب الدعوة الإسلامية/تنظيم الداخل، وهو حركة منشقة عن حزب الدعوة لكنها ليست متقاطعة معه تماماً. وحزب الفضيلة الذي يتبع المرجع الشيعي الشيخ العياشي. وقد ترشح بقائمة منفردة هذه المرة، فحصل على ٦ مقاعد فقط. وجرت حركة "عصائب أهل الحق" التي يقودها الشيخ الشاب قيس الخزعلي المنشق عن التيار الصدري والمقاطع معه بقائمة منفردة اسمها "الصادقون"، حصلت على مقعد واحد فقط. هناك حزب باسم "الداعي". وهو يتبع رجل دين شيعياً مغموراً من ديالى، يبدو أنه أراد أن يجرب موقعه وصيته، فحصل على أصوات قليلة^(٤). أما الكتل والائتلافات الجهوية، فقد ظهرت قوائم بأسماء محافظات مثل "ديالى" وحصدت ٦ مقاعد برلمانية، و"الوفاء للأندلس" التي نالت ٣ مقاعد، وفي الديوانية لم تنل شيئاً. وكتلة "الوارثون" تتبع رجل دين شيعياً غير معروف أيضاً اسمه الشيخ قاسم الأسدي، والظاهر أنها

٢ جاء في إعلان تأسيس الحزب: إن (حزب الداعي) مشروع وطني جديد وخيار إسلامي ناهض نحو الوحدة باستلهام الفكرة التي دعا إليها الأنبياء والأولياء. وإن حزب الداعي مع الحكومة الواعية ويدعو بالفكر والنور لجعل العراق ومجتمعه أمناً "مشدداً على أن الإمام الرباني (فاضل عبد الحسين الحسيني الهاشمي) مع خط المرجعية بطريقة الولاية بالقول والعمل والفعل والقيام بالإخلاص والحياة والدعوة الخالصة الصادقة". وتشير المعلومات إلى أن الحزب لا يؤمن برفع السلاح وكان يعتقد أن خروج قوات الاحتلال من العراق لا يتم بالسلاح بل عن طريق الأساليب التي يختارها الإمام الرباني، كما يسعى إلى فرقة واحدة ودين واحد، ويؤمن بأن الإمام الرباني عرج إلى السماء واجتبه الله". وتشير السيرة الذاتية للإمام الرباني بحسب الموقع الإلكتروني لحزبه إلى أنه من مواليد إحدى قرى قضاء الخالص من أبوين عربيين عراقيين علويين ودخل المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في فترة الستينيات من القرن العشرين، ثم دخل جامعة بغداد - كلية الآداب/فرع اللغة العربية، ومارس تدريس اللغة العربية لجميع المراحل. ويقول الموقع "اجتبه الله في آخر مرحلة من الدراسة. وكانت فترة الاجتباء متزامنة مع دخول صدام الكويت ومع مجيء قوات الغرب ونزولها في أرض الجزيرة. واستمرت مرحلة الامتحان بالاجتباء فترة سنتين، وبعدها بدأ العمل بما أناره الله وأعطاه من خلال وجوده في القرية سرّاً خوفاً من صدام". على الرابط:

٣ للمزيد عن نظام سانت لاغ المعدل وتطبيقه عراقياً، انظر: قحطان محمد صالح الهيتي، "كيفية توزيع المقاعد النيابية المخصصة على المرشحين الفائزين"، الحوار المتمدّن، العدد ٤٤٣٩، ٢٠١٤/٤/٣٠، على الرابط:

الآخر، من جانب، ومن جانبٍ ثانٍ هي تحدُّ للتهديدات الإرهابية التي تتكرَّر بخاصة في مثل هذه المناسبات، وتستهدف الناخبين العاديين بغضِّ النظر عن طوائفهم وأعرافهم وليس السياسيين فقط. مع أنَّ التوقُّعات كانت تشير إلى أنَّ نسبة المشاركة ستخفُض كثيراً عن المشاركات في الانتخابات السابقة نتيجة خيبات أمل المواطنين في أداء ممثليهم البرلمانيين وأقطاب العملية السياسية عامَّةً. لقد ظهرت فاعلية المشاركة الأكثر في المحافظات الجنوبية، حيث حققت محافظة كربلاء أعلى نسبة مشاركة بين المحافظات العراقية في الانتخابات النيابية هذه؛ إذ شارك ٨٠٪ من ناخبي المحافظة الذين قاموا باستلام بطاقاتهم الإلكترونية. وتجاوزت نسبة المشاركة في محافظتي القادسية وميسان ٧٠٪.

ويرجَّح تفسير ارتفاع العدد في محافظة كربلاء إلى كونها مسقط رأس نوري المالكي رئيس الوزراء؛ إذ له فيها قاعدة جماهيرية كبيرة. وهو ما استغلَّه المالكي وأقرباؤه بترشيح شخصين آخرين من عائلته؛ هما صهره وابن أخيه اللذان حصدا المرتبتين الأولى والثانية في المحافظة متقدِّمين حتى على الشخص الثاني في حزب الدعوة الذي يقوده المالكي، وهو علي الأديب الذي يشغل منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فقد حلَّ ثالثاً. وإن صدقت البيانات الانتخابية، فإنَّ هذه المؤشرات تدلُّ على نوع التأييد الذي يحظى به المالكي في هذه المحافظة وليس لشعبية هذين الشخصين، كما تدلُّ على الولاء الأعمى للبعض وقلة وعيه؛ بحيث يمنح صوته لأشخاص مجهولين في عالم السياسة والإدارة. إنَّهما شخصيتان مغمورتان، وليس لهما رصيد سياسي أو اجتماعي أو حضور إعلامي. إنَّها تُظهر جانباً من طبيعة توجُّهات الناخب العراقي في هذه المرحلة.

لقد تنافس في هذه الانتخابات ٩٠٣٢ مرشَّحاً، منهم ٦٤٢٥ رجلاً و٢٦٠٧ امرأة مرشَّحة إلى حصَّة (كوتا) المقاعد النسوية التي يجب ألا

رفض الشعب انتخابها، لا سيَّما من بعض قادة الأحزاب والكتل؛ مثلما حصل في الدورة الانتخابية البرلمانية السابقة لعام ٢٠١٠، إذ فشل كلُّ من رجلي الدين الشيخ همام حمودي والشيخ جلال الدين الصغير، وكلاهما عن الائتلاف الوطني العراقي، في نيل الأصوات التي تؤهلهما لعضوية البرلمان. لكن وفقاً للمقاعد التعويضية عادة إلى الواجهة، وهذا ما يخشاه الكثيرون من أن يعاد إدخال بعض الوجوه من "الشبَّاك" بعدما جرى إخراجها من الباب.

وتجلَّت غرابة هذه الطريقة أيضاً في عدم فوز مرشَّحين على الرغم من حصولهم على أعدادٍ مرتفعة من الأصوات فاقت مرشَّحين آخرين في الدوائر نفسها أو في دوائرٍ أخرى عدد أصواتهم أقلَّ من أولئك. ومن أبرز الخاسرين "ظلمًا" وفقاً لهذه الطريقة: ممثِّل التحالف المدني الديمقراطي عن الحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلفي الذي نال ١٧,٥٧٥ صوتاً، وفي محافظة ذي قار تخسر مرشَّحة التحالف المدني عن الحزب الشيوعي أيضاً هيفاء الأمين على الرغم من نيلها أكثر من ٨,٥٣٦ آلاف صوت، ولم ينفذ ١١,٧٥١ صوتاً سعدون الدليمي عن ائتلاف وحدة أبناء العراق في الأنبار لينال مقعداً في البرلمان، في حين يفوز ممثِّلو دولة القانون بغداد، ممَّن تراوحت أصواتهم بين ٧ آلاف صوت، مثل محمد شياع السوداني، ونحوه آلاف صوت لحيدر العبادي بل أقلَّ من ذلك. وفي الوقت نفسه يفوز عن ائتلاف المواطن في بغداد أيضاً الشيخ همام حمودي بأقلَّ من ١٠ آلاف صوت، ويفوز إبراهيم الجعفري عن تحالف الإصلاح بـ ١٢,١٤٠ صوت. والأمثلة كثيرة على ذلك.

قراءة في توجهات الناخبين

يمكن تحليل درجة المشاركة المعقولة (٦٠٪) هذه في الانتخابات على الرغم من ظروف البلد، بأنَّها انعكاس للحشد التنافسي الانتخابي بين أقطاب العملية السياسية، ورغبة في التغيير بالنسبة إلى البعض

الجدول (٢)

يوضح هدر الأصوات وفقاً لطريقة سانت لاغ

الأصوات المهملة	أصوات الكتل الفائزة	مجموع الأصوات الصحيحة	مجموع العراق
٧٣٨٤١٩٥	٥٧٣٤٦٧٩	١٣١١٨٨٧٤	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث. والبيانات من موقع مفوضية الانتخابات:
http://www.ihec.iq/ar/

أصواتاً أكثر منها في الدائرة نفسها؛ بحكم أن هذا النظام يمنح الفرصة لامرأة من بين كل ثلاثة مرشحين. كما أن وجود نظام الكوتا الإجباري للكتل السياسية هذا، قد أذاب الكثير من القيود الاجتماعية ودفع بالعديد من الوجاهات الاجتماعية ورجال الدين للوقوف خلف النساء أحياناً في مؤتمرات صحفية وانتخابية، إذا ما كانت أولئك النسوة ضمن العناصر القيادية في القائمة.

ولوحظ انعدام حظوظ المرشحين من الشخصيات الأكاديمية والعراقيين المقيمين في الخارج خصوصاً المقيمين في بلدان غربية؛ فبحسب علما تقدم الكثير من هؤلاء، ولم يفز أي منهم. وكذا الحال بالنسبة إلى الشخصيات الأكاديمية من أساتذة الجامعات، أضف إلى هؤلاء شخصيات إعلامية ورياضيين مشهورين في البلد لم يحققوا المطلوب من الأصوات. تدل هذه المؤشرات على حذر الناخب. وتبرز تصوّره؛ فهؤلاء قادمون لزيادة أرصدهم المالية وشهرتهم، وهم بعيدون عن الواقع اليومي للمواطن البسيط. ولعل ضعف الدعاية الانتخابية، وغياب برامج انتخابية مقنعة، يعدّان سبباً إضافياً لذلك. فال بعض هؤلاء المرشحين أصواتاً بالعشرات.

موقع المرأة

يمتاز قانون الانتخابات العراقية بفرض كوتا نسوية تمثّل ٢٥٪ من عدد مقاعد البرلمان، ووضع امرأة من بين كل ٣ أشخاص في كل قائمة انتخابية. وعليه، فإن المرشحة يمكن أن تتقدم إلى الترتيب الثالث حتى لو كان الشخص الرابع (رجلاً) أكثر منها رصيداً بعدد الأصوات. ولكن على الرغم من ذلك، فقد حققت بعض النساء أصواتاً تغني عن الكوتا، وعدد أولئك النسوة ٢٢. وهو رقم جيّد، وفاجاً كثيرين.

وهؤلاء النساء الفائزات هن: حنان الفتلاوي في بابل التي حصلت على أعلى الأصوات (٩٠,٧٨١ صوتاً) من بين بقية المرشحات، وهدى سجاد من محافظة القادسية (٣٩,٦٩١ صوتاً)، ونجيبه نجيب في دهوك، وناهدة الدايني عن ديالى، وسعاد محمد في النجف، وزينب كاظم عن بابل، وسهاد موسى من القادسية، وخولة منخي في المثنى، وشيرين عبد الرحمن عن دهوك، وابتسام هاشم من كربلاء، ونوال جمعة عن ذي قار، وصباح عبد الرسول من بغداد، وعائشة مهدي في بغداد أيضاً، وأشواق الجاف عن السليمانية، وانتصار علي ومحاسن حامد عن نينوى، وسروة عبد الواحد عن أربيل، وآلا طالباني عن كركوك، وندى عبد الله، وسعاد حبيب، وناهدة حبيب، وعالية نصيف عن بغداد.

تقل عن ٢٥٪ من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب العراقي، على ٣٢٨ مقعداً، وتوزعوا في عدد قوائم انتخابية بلغ ١٠٧ قوائم، اشتملت على ٣٦ ائتلافًا سياسيًا و٧١ كيانًا سياسيًا. في حين بلغ عدد الناخبين المشمولين بالتصويت العام ٢٠ مليوناً و٤٣٧ ألفاً و٧١٢ شخصاً. وبلغ عدد الناخبين المشمولين بالتصويت الخاص، مليوناً و٢٣ ألفاً. أما الغيابي للمهجرين، فهو ٢٦ ألفاً و٣٥٠، وبلغ عدد مراكز الاقتراع العام ٨٠٧٥ مركزاً ضمّت ٤٨ ألفاً و٨٥٢ محطة.

وفي الاقتراع الخاص، بلغت نسبة المشاركة ٩١٪، تتوزع على عدد الناخبين من القوات الأمنية البالغ عددها مليوناً و٢٣٠ منتسباً، صوت منهم ٨٣٥ ألف منتسب. في حين صوت من نزلاء السجون والمستشفيات ١٩ ألفاً. ويلاحظ أن أعداد المشمولين بالتصويت الخاص تعدّ كبيرة ومؤثرة بلا شك. وبالنظر إلى نتائج الاقتراع الخاص في المحافظات العراقية، فإن ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي قد نال نصف المقاعد في بغداد ومحافظات الجنوب التسع الأخرى. ويمكن تفسير ذلك بأن الأجهزة الأمنية غالباً تدين بالولاء للمالكي، نتيجة لطبيعة التعيينات التي جرت في فترة ولايته.

”

حققت محافظة كربلاء أعلى نسبة مشاركة بين المحافظات العراقية في الانتخابات النيابية هذه؛ إذ شارك ٨٠٪ من ناخبي المحافظة الذين قاموا باستلام بطاقاتهم الإلكترونية

“

أما ارتفاع أعداد المرشحين، فيمكن قراءته على أنه يتوزع بين الدوافع الشخصية لبعض للتعمم بالمكاسب الكبيرة التي يحظى بها النواب، من رواتب عالية، وحراسة كبيرة، ورواتب تقاعدية عالية، بعد انتهاء مهامهم. كما تقوم بعض العوائل والأقرباء والمناطق في بعض الأحيان بالدفع بمرشحين من بينهم، للاستفادة من المناصب والنفوذ الذي سيحصل عليه هؤلاء عند فوزهم بعضوية البرلمان؛ فالبعض يطمح في الحصول على فرصة وظيفية أو فرصة عمل بواسطة هذا المرشح "القريب"، أو تحلم بعض المناطق والعشائر، بمكاسب لها جراً فوز أحد أبنائها في الانتخابات. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن ترشيح شخصيات نسائية، لا سيّما وأن وجود نظام الكوتا النسوية في البرلمان، قد طمأن الكثير منهن أو ذويهن، على أن فرصهن في الفوز مضاعفة أكثر من الرجال حتى وإن حصد زميلها في القائمة أو الكتلة الانتخابية

الصغيرة المتفرّعة عنه. علمًا أنّ منظمة بدر قد انضمت إليه بعد أن كانت ضمن الائتلاف الوطني في الدورة السابقة. أمّا كتلة الأحرار التي تمثل التيار الصدري، فيبدو أنّها قد تضرّرت بانسحاب زعيمها مقتدى الصدر الذي أعلن انسحابه من العمل السياسي ووقوفه على مسافة واحدة من الجميع كما صرّح، فقد تراجع عدد مقاعد الكتلة من ٤٠ مقعدًا إلى ٣٤ مقعدًا بانضمام القائمتين الأخريين التابعتين له (تيار النخب، وتجمّع الشراكة الوطنية)، لتكون الكتلة الثانية الأكبر في البرلمان بعد دولة القانون.

في حين ارتفع رصيد "ائتلاف المواطن" ليسجل ٣١ مقعدًا على الرغم من انشقاق منظمة بدر عنه. وقد مثل انفتاح ائتلاف المواطن في هذه الدورة على شخصيات لبرالية بخاصة من النساء (غير محجّبات)، خرقًا للعادة كون الائتلاف يرتكز على حزب ديني (المجلس الإسلامي العراقي الأعلى) وقيادة دينية تقليدية. وحافظ إياد علاوي على رصيده شعبي طيب، على الرغم ممّا مرّت به كتلته (العراقية سابقًا) من عملية تفتيت، خرج منها أعضاء كثر شكّل بعضهم ائتلاف الوطنية البيضاء وانضمّ آخرون إلى ائتلاف دولة القانون، والبعض إلى الكتل التي تمثل الطائفة السنيّة. ولاقى أيضًا محاربة ومحاصرة كبيرة من جانب غريمه المالكي، تمثّلت بحرمانه من المناصب، وإبعاد بعض أعوانه بمختلف الحجج. وعليه، فإنّ ما حصل عليه من مقاعد (٢١ مقعدًا) يُعدّ مكسبًا طيبًا وفقًا لهذه الظروف (انظر الجدول ٣)، لا سيّما وأنّ معالم كتلته باتت أكثر وضوحًا في تصنيفها "وطنية" لبرالية. ولم يسجل الحزب الشيوعي حضوره في البرلمان المقبل سوى مرشّحته المهندسة والناشطة المدنية شروق العبايجي عن التحالف المدني الديمقراطي، وهي ثالث ثلاثة مرشّحين (إلى جانبها مثال الألوسي، وفائق الشيخ علي)، فازوا عن هذا التحالف الذي يُعدّ قائمة "وطنية" خالصة، تضمّ شخصيات معتدلة من مختلف الطوائف.

تقدّم "ائتلاف دولة القانون" القوائم والكتل الائتلافية الأخرى بفارق كبير، سواء بعدد الأصوات الكلية أو عدد المقاعد في البرلمان، إضافةً إلى أعلى تصويت فردي؛ فقد حصد الائتلاف الذي يقوده رئيس الوزراء ٩٢ مقعدًا بصورة أولية، وازداد العدد إلى ٩٥ مقعدًا بعد إضافة القوائم الأخرى المتفرّعة عنه، ثمّ انضمّ كتل صغيرة إليه، على الرغم من أنّ كلّ ذلك ليس كافيًا لتشكيل حكومة تتطلّب النصف + ١ من

لقد وُجِدَت قائمة انتخابية باسم "تيار المرأة المستقل" لم تحصل إلا على أصوات قليلة أكثرها ٢٣٩ صوتًا في بغداد لمرشحتها الأولى، ومثلها في محافظة البصرة، ونالت باقي الأعضاء وكلهن من النساء بالطبع أصواتًا متواضعة. ويرجّح أنّ عدم فوز هذه القائمة يعود إلى ضعف شعبية هؤلاء النسوة المرشحات فيها وعدم وضوح برنامجها الانتخابي، وإن كان يُفهم منها أنّها معنيّة بقضية الجندر وتريد إنصاف المرأة. لا يزال الناخب العراقي مشغولًا بهموم غير تلك؛ فالهمّ الأمني، وتحسين الخدمات، وتقليص البطالة، ووحدّة البلد، والتدافع الطائفي والإثني، تأتي في سلّم الأولويات.

”

أنّ وجود نظام الكوتا الإجمالي للكتل السياسية هذا، قد أذاب الكثير من القيود الاجتماعية ودفع بالعديد من الوجهات الاجتماعية ورجال الدين للوقوف خلف النساء أحيانًا في مؤتمرات صحفية وانتخابية

“

يبدو أنّ إلزامية إدراج النساء في القوائم بحكم نظام الكوتا، وحتمية وجودهنّ في البرلمان، قد جعلت مشاركتهنّ في العملية السياسية أمرًا واقعيًا، وفرضت قبولًا من المواطنين والسياسيين على السواء؛ فباتت حتى العوائل المحافظة لا تمنع في ترشيح بناتها إلى المؤسسات السياسية، بخاصة وأنّ الصورة النمطية للمرأة (السياسية) قد تغيّرت؛ فسابقًا كانت كلّ النساء اللواتي يعملن وينشطن في الاتحادات والتنظيمات النسوية، وأعضاء البرلمان الأسبق والوزيرات وأعضاء حزب البعث وقياداته (بوصفه الحزب الوحيد المجاز والفاعل في الحياة السياسية سابقًا)، غير محجّبات، إلا بعض الاستثناءات المحدودة. بتنا الآن نشاهد نساءً ملبسهنّ التقليدية (بخاصة العباءة والحجاب) يدخلن البرلمان العراقي، ومجالس المحافظات، أعضاء فيه وناشطات في الحياة السياسية.

نتائج الانتخابات: المفاجآت بين الرابعين والخاسرين

مقارنةً بنتائج انتخابات ٢٠١٠، فإنّ عدد مقاعد ائتلاف دولة القانون قد زاد في البرلمان بفارق ٦ أصوات. وكان عدد مقاعد المالكي في الدورة السابقة ٨٩ مقعدًا، وأصبح ٩٥ مقعدًا بإضافة مقاعد الكتل

- اعتقاد من صوت له أنه الشخص القادر على ضرب الإرهاب الذي يستهدفهم على أسس طائفية بصورة رئيسية.
- الحشد الطائفي الذي أشرنا له في مبحث سابق من هذه المادة، والذي صور المالكي على أنه "مختار العصر".
- العقلية العراقية لدى الغالبية ربما لا تزال تعتقد في الشخص "المخلص" والزعيم الأوحده الذي يقود البلد ويخلصه من أزماته. في حين أننا نرى أن الوضع العراقي الآن في حاجة إلى مشروع "كاريزما" ينقذه عوضاً عن شخص.
- استغلال المالكي وكتلته المناصب الحكومية والممتلكات العامة للتأثير في أصوات الناخبين، دون السماح لخصومه بذلك. وقد تجسد ذلك في توظيف قناة العراقية الفضائية التي أصبحت إلى حد كبير ناطقة باسمه، واستخدام الملاعب الرياضية الكبيرة مثل ملعب المدينة الرياضية الثاني في البصرة وهو قيد الإنشاء، لقاءه بأبناعه أثناء حملاته الانتخابية. وكذا الحال في ملعب ميسان الدولي الذي هو قيد الترميم وإعادة التأهيل الآن. علماً أن هذه الملاعب غير مفتوحة حتى للرياضيين، فضلاً عن خصوم المالكي لإجراء لقاءاتهم الجماهيرية عليها. واستخدام بعض المؤسسات والآليات الحكومية لتوزيع مواد دعائية أو تشغيل موظفيها للأغراض نفسها. وهذه كلها بالطبع خروقات لقانون الانتخابات العراقية.
- استغلال المالكي منصبه وصلاحياته لأغراضه الانتخابية، مثال ذلك توزيع سندات تملك قطع أراضٍ سكنية على المحتاجين في محافظات الجنوب بخاصة في لقاءات مع حشود منهم يحضرها بنفسه ويقوم بتوزيع صكوكها، قبل الانتخابات بأيام. وبطبيعة الحال، فإن هذا السلوك سيرهن أصوات المحتاجين وذوهم طالما أن عملية التملك تستغرق وقتاً، ما يعني أنها قد تذهب أدراج الرياح مالم يكن المالكي نفسه قائماً عليها؛ ما يؤكد حاجة هؤلاء إلى إعادة انتخابه. وتمتاز هذه العوائل الفقيرة بكم حجم كلاً منها، ومن هنا، تعدّ العملية "استثماراً" انتخابياً مربحاً.
- يعتقد البعض من بسطاء الناس في "التجربة"، وإن كانت سلبية. وبحسب الثقافة العراقية يقول المثل الشعبي: "شين (سيء) تعرفه، أفضل من زين لا تعرفه!؛ أي شخص سيء تعرفه أفضل من جيد تجهله. ولهذا يعتقد البعض أن المالكي أصبحت له تجربة في إدارة الدولة ومحاربة الإرهاب، وأنه يبذل جهوده لكن شركاء العملية السياسية لا يقفون معه.

مجموع المقاعد البرلمانية البالغ عددها ٣٢٨ مقعداً. أما على صعيد مجموع أصوات الناخبين، فقد نال ائتلاف دولة القانون ٣,١٤١,٨٣٥ صوتاً، وبفارق كبير عن أقرب ائتلاف له وهو ائتلاف المواطن الذي وصل عدد المصوتين له إلى ٩٨٢,٠٠٣ صوتاً، ثم تيار الأحرار.

”

العقلية العراقية لدى الغالبية ربما لا تزال تعتقد في الشخص "المخلص" والزعيم الأوحده الذي يقود البلد ويخلصه من أزماته

“

على صعيد التصويت الفردي، وباستعراض العشرة الأوائل، نال نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون ٧٢١,٧٨٢ صوتاً، تلاه خصمه إياد علاوي قائد ائتلاف الوطنية بـ ٢٢٩,٧٠٩ صوتاً، ثم نارام محمد علي من قائمة التغيير في السليمانية بـ ١٥٠,٦١٣ صوتاً. وحلّ رابعاً مرشح "الحزب الديمقراطي الكوردستاني" نجم الدين عمر كريم محافظ كركوك والمرافق الخاص لرئيس الجمهورية جلال طالباني بـ ١٥٠,٨٤٠ صوتاً. أما الترتيب الخامس، فقد ناله خلف عبد الصمد رئيس مجلس محافظة البصرة من دولة القانون بـ ١٢٦,٨٤٨ صوتاً. في المركز السادس، حلّ رئيس البرلمان أسامة النجيفي رئيس قائمة "متحدون للإصلاح" في نينوى بحصوله على ١١٢,٥٥١ صوتاً. في الترتيب السابع، حنان الفتلاوي من ائتلاف دولة القانون" عن محافظة بابل بـ ٩٠,٧٨١ صوتاً، وهي أول امرأة تدخل في المراكز العشرة الأولى لأعلى الأصوات خلال هذه الدورة والدورة السابقة. وفي الترتيب الثامن شيركو ميرزا عن الاتحاد الكوردستاني في السليمانية بحصوله على ٨٣,٦٦٣ صوتاً. أما الثامن، فكان محمد الدراجي وزير الإعمار ورئيس قائمة "الأحرار" في بغداد، في حين حصد نازك عبد الله محمود عن الاتحاد الوطني الكوردستاني في أربيل المركز التاسع بحصوله على ٧٦,٣٨٠ صوتاً. وأخيراً في المركز العاشر حلّ رئيس كتلة المواطن في بغداد باقر جبر الزبيدي بـ ٦٢,٨٩٨ صوتاً. يلاحظ أفول نجم إبراهيم الجعفري الذي كان ضمن الأوائل في الانتخابات السابقة، وبرصيد كبير.

هناك عدّة عوامل ساهمت في حصول نوري المالكي على هذا العدد الكبير من الأصوات بفارق يقارب الثلثين عن أقرب منافسيه، وهو خصمه اللدود إياد علاوي الذي تفوّق عليه في الدورة السابقة. ويمكن إيجاز هذه العوامل في ما يلي:

الجدول (٣)
توزيع مقاعد البرلمان ومجموع الأصوات وفقاً للكتل الفائزة

ت	الائتلاف	عدد المقاعد	مجموع الأصوات
١	القانون (المالكي)	٩٢	٣١٤١٨٣٥
٢	الأحرار (الصدر)	٢٨	٩١٧٥٨٩
٣	المواطن (الحكيم)	٢٩	٩٨٢٠٠٣
٤	متحدون للإصلاح (أسامة النجيفي)	٢٣	٦٨٠٦٩٠
٥	الوطنية (إياد علاوي)	٢١	٦٨٦٠١٧
٦	الديمقراطي الكوردستاني (مسعود بارزاني)	١٩	٨٥٢١٩٨
٧	الاتحاد الوطني الكوردستاني (طالباني)	١٩	٧٨٠٥١٩
٨	ائتلاف العربية	١٠	٣١٥٨٥٨
٩	التغيير (كوران)	٩	٤٥١٨٥٨
١٠	التحالف الكوردستاني في نينوى	٦	١٨٥٨٠٤
١١	الحركة الإسلامية في كوردستان	٤	١٦٥٨٥٦
١٢	تيار الإصلاح (الجعفري)	٦	١٩٢٧٦٣
١٣	الفضيلة والنخب المستقلة	٦	٢١١٢٥٧
١٤	التحالف المدني الديمقراطي	٣	١١٢٥٦٣
١٥	ائتلاف ديالي هويتنا	٥	١٥٩٦٠٥
١٦	ائتلاف العراق	٥	١٥٣٦٧٢
١٧	الجماعة الإسلامية الكوردستانية	٣	١٣٧٥٩٤
١٨	قائمة السلام الكوردستانية	٢	٦١٨٠٧
١٩	تيار النخب	٣	١١٦٢٦٨
٢٠	تجمّع الشراكة الوطنية	٣	١١٠٩٣٣
٢١	تحالف نينوى	٣	٧٩٠٧١
٢٢	قائمة جبهة ترهمان كركوك	٢	٧١٤٩٢
٢٣	ائتلاف الوفاء العراقي	٢	٦٧٧٩٦
٢٤	تجمّع الكفاءات والجهابير	٢	٦٧٠٨٤
٢٥	ائتلاف الوفاء للأنبار	٣	٥٨٩٩٤
٢٦	وحدة أبناء العراق	٢	٤٦٦٢٧
٢٧	تحالف صلاح الدين الوطني	١	٤٦٠٣٩
٢٨	ائتلاف البديل المدني المستقل	١	٤١٠٩٠
٢٩	ائتلاف عرب كركوك	١	٣٨٣٢٨
٣٠	كرامة	١	٣٦٢٨٨
٣١	كتلة الصادقون	١	٣٦٠٢٦
٣٢	تيار الدولة العادلة	١	٣١٩٧٣
٣٣	حزب الدعوة تنظيم الداخل	١	٢٧٥١٥
٣٤	الائتلاف الوطني في صلاح الدين	١	٢٦٩١٠
٣٥	التضامن في العراق	١	٢٦٠١٣
٣٦	قائمة الرافدين (مسيحية)	٢	٢٤٣٥٣
٣٧	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري	٢	٢٣٧٨١
٣٨	ائتلاف خلاص	١	١٨٢٢٩
٣٩	الحركة البيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم	١	١٤٩١٠
٤٠	قائمة الوركاء الديمقراطية	١	١٢٦٢٦
٤١	حارث شنشل (الصابئة)	١	٧١٩٤
٤٢	مجلس أحرار الشبك	١	٣٣٥٧
	المجموع	٣٢٨	١١٢٢٢٤٠٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، والبيانات من موقع مفوضية الانتخابات:
<http://www.ihec.iq/ar/>

في تشكيلة الحكومة اللاحقة وعملها، نتيجة وجود معارضة برلمانية قوية مفترضة تتمثل بكتلة "ائتلاف دولة القانون".

ثالثاً: لا تزال الائتلافات المدنية والوطنية "العابرة للطائفية"، غير جاذبة بالشكل المرجو على الرغم من مناداة الجميع بالتغيير. وهذا ما حققه "التحالف المدني الديمقراطي" الذي شكّل حديثاً قبل الانتخابات، ونواته الرئيسة "الحزب الشيوعي العراقي"، وبعض العناصر من الأوساط الثقافية والأكاديمية والناشطين السياسيين، ممّن لم يعرف عنهم مشاركتهم بفاعلية في إدارة البلد في المرحلة الماضية، أو ممّن عُرفوا بانتقادهم الشديد طريقة إدارة الدولة والصراع بين أقطابها؛ فقد حصل على ثلاثة مقاعد فقط. ولم يحصل ائتلاف الوطنية الذي يقوده إياد علاوي إلا على ٢١ مقعداً.

رابعاً: استمرار غياب الكتل وحتى الفائزين ممّن يحملون الصبغة القبلية (العشائرية) عن المشهد الانتخابي العراقي، في تأكيد على "وهمية" التأثير القبلي في الصوت الانتخابي إلا بحدود قليلة جداً. قد يكون تصويت بعض الناخبين واختيار بعض المرشحين على أساس قبلي، نتيجة غياب البرامج الانتخابية الواضحة والمؤثرة، وغياب المشاريع الوطنية التي تجذب الناخبين، إضافة إلى تفشي المحسوبين كمنظور من مظاهر الفساد الإداري هو الذي يدفع البعض إلى التفكير في شخصٍ يستجيب لمطالبهم.

احتمالات تشكيل الحكومة المقبلة

مع تعقّد الوضع الأمني في بعض المناطق ذات الأغلبية السنية، فإنّ أمر تشكيل الحكومة العراقية أخذ في التعقيد أيضاً، على الرغم من اتضاح صورة نصيب كلّ كتلة وائتلاف شارك في الانتخابات، وإن كان ائتلاف دولة القانون قد جمع أصواتاً من خلال ما حققه تحالفه مع بعض الكتل الصغيرة وانضمام كتلة تابعة له فازت بمقاعد قليلة، واحتمال انضمام ممثلي كتلة حزب الفضيلة (٦ مقاعد)، وذلك بحكم التقارب بينهما، كون كتلة الفضيلة تتبع المرجع الديني العيوقوي الذي ينتقد مرجعية السيستاني، ومن المنطلق نفسه فإنّ المالكي غير مرضي عنه من قبل مرجعية السيستاني؛ إذ رفضت استقباله عدة مرات،

أفرزت نتائج الانتخابات اختفاء عددٍ من الوجوه التي كانت مألوفاً في المشهد السياسي العراقي. وقد مثل ذلك مفاجأة كبيرة كون بعضهم من قيادات أحزاب مهمّة منها حزب "الدعوة" الحاكم. ومن هؤلاء: حسن السنيد، وخالد العطية، وكمال الساعدي، وعلي الشلاه، وسامي العسكري، ونعيم عبيوب أمين العاصمة. ولم تتمكّن قائمة القيادي في دولة القانون عزت الشابندر من الحصول على أيّ مقعد من ضمن ذلك رفيقه المعارض السابق للمالكي مشعان الجبوري، وكذا القائمة البيضاء بزعامة جمال البطيخ. كما نال حسن العلوي عدداً متواضعاً من الأصوات لم يؤهله بالطبع لمقعد في البرلمان. وتشمل القائمة أيضاً: القاضي جعفر الموسوي، وسلمان الجميلي، وشيروان الوائلي وزير الأمن الوطني السابق، وعلي الحلبي القيادي في حزب الدعوة، وسعدون الدليمي وزير الثقافة ووزير الدفاع بالوكالة.

مقارنةً بانتخابات ٢٠١٠، يمكن تلخيص المشهد الجديد لخريطة القوائم الانتخابية، بما يلي:

أولاً: انشطار بعض الكتل التي كانت تمثّل ركائز أساسية في البنية السياسية الطائفية العراقية؛ فقد انقسم "الائتلاف العراقي الموحد" الذي كان يمثّل ائتلاف الشيعة في الانتخابات السابقة إلى: "دولة القانون" الذي يقوده المالكي، و"الأحرار" الذي يقوده مقتدى الصدر، و"المواطن" الذي يقوده الحكيم. في المقابل انشطرت "القائمة العراقية" التي قادها إياد علاوي، وكاد أن يحصد منصب رئاسة الوزراء مع المالكي لولا عملية التكتلات التي حصلت، فأخرجته. وانقسمت القائمة التي كان يشار إلى أنها تمثّل الطائفة السنية إلى كتلة "العربية" التي يقودها صالح المطلك، و"متحدون" برئاسة أسامة النجيفي، إضافة إلى "الوطنية" التي يرأسها إياد علاوي. لا شك في أنّ هذه الانشقاقات في الكتل الطائفية علامة صحية وبارقة أمل في اختبار الوطنية العراقية.

ثانياً: هناك مؤشرات تدلّ على نوعٍ من الائتلافات داخل قبة البرلمان بين قوائم سنية وشيعية، يجمعها هدف رئيس هو إبعاد المالكي عن ولاية الثالثة. وإنّ هذا معطى إيجابي في مصلحة الوطنية؛ فالائتلاف داخل البرلمان يكمل مشاريع القوائم المشتركة (العابرة للطائفية) على الأقل في هذه المرحلة، ويبعث أملاً بأن يكون هناك نوع من الانسجام

زعيمه الرئيس جلال طالباني، والآن طرح الحزب خمسة أسماء من داخله، وهم: برهم صالح، وعادل مراد، ونجم الدين كريم، وعدنان مفتي، وفؤاد معصوم. وقد يكون الأقرب هو الدكتور برهم صالح، لخبرته بالعمل في الحكومة السابقة (نائب رئيس وزراء)، وعلاقته الطيبة مع العديد من الأوساط السياسية والاجتماعية العراقية بصورة عامة والدولية بخاصة.

خلاصة

بإمكاننا أن نستخلص أن نسبة الحماس للمشاركة في العملية السياسية، تتدنى باستمرار وتخفض؛ وذلك من خلال مؤشر المشاركة في الانتخابات، وآخرها الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤. ويمكن تفسير هذا العزوف على أنه نوع من الاحتجاج جراء الإحباط الذي أصاب الناخب وخيبة أمله في ممثليه البرلمانيين والحكومة. وقد تجلّت هذه الخيبة أيضاً في معاقبته العديد من أعضاء البرلمان السابق بعدم إعادة انتخابهم. كما أن توجهات الناخب العراقي بصورة عامة لا تزال منحازة إلى الخطابات الطائفية والجهوية والإثنية بصورة عامة. وإن نتائج الانتخابات بما فيها تقدّم رئيس الوزراء للدورة المنصرمة (نوري المالكي) وائتلافه في الانتخابات قد أظهرت ذلك. وعليه، فمن المرجح أن يستمر الاحتقان الطائفي ويتأخر تشكيل الحكومة المقبلة، على الرغم من الاتفاق في وجهات النظر والتقارب بين خصوم المالكي من السنة والشيعة والأكراد، لكن تضارب المصالح والملفات الشائكة المتعلقة بالأمن وتقاسم المناصب سوف تكون سبباً لذلك التأخير، في حين ستكون المعارضة المتمثلة بائتلاف دولة القانون قوية و متماسكة أكثر من أي معارضة سابقة، ذلك لأنها كتلة واحدة أصلاً.

على الرغم من نقاط التشاؤم هذه، كشفت الانتخابات الأخيرة وعياً بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية، وهذا ما بيّنته نتائج الانتخابات؛ إذ حققت ٢٢ امرأة الرصيد المطلوب من أصوات الناخبين لتكسب عضوية مجلس النواب، دون الحاجة إلى تطبيق نظام "كوتا" النساء الذي يفترض أن يكون ربع الأعضاء من النساء.

وانتقدته أحد زملاء المرجع السيستاني والمقربين منه وهو الشيخ بشير النجفي، وأفتى بعدم انتخابه. ويتوقّع أيضاً انضمام كتلة الصادقون الممثلة لحركة عصائب أهل الحق، ولها مقعد واحد، بحكم قربها من المالكي الذي سمح للحركة بالنشاط السياسي على الرغم من تحفّظ الكثير من المراقبين وبعض الأوساط الشعبية على الحركة واتهامها بنشاطات طائفية وأنها مليشيا تمارس نشاطاً طائفيًا.

وعلى الرغم من كلّ هذه التحالفات، فإن ذلك لا يؤهل المالكي لتشكيل الحكومة. ويبقى الاحتمال الأرجح أن ائتلاف الأحرار والمواطن والأكراد مع الكتل السنّية، سيكفل تشكيل حكومة دون المالكي في الدورة المقبلة. أما احتمال المالكي في تشكيل الحكومة المقبلة، فهو يتعلّق بدرجة كبيرة بتفاهمه مع الائتلاف الكوردي من خلال إعطائه تنازلات تتعلّق بمطالبهم الرئيسة التي تخص استثمار النفط والميزانية والنفوذ في المناطق المتنازع عليها. وفي حالة اتفاق خصوم المالكي وتشكيلهم الكتلة الأكبر في البرلمان، فإنه من المرجح أن يكون رئيس الوزراء المقبل من كتلة الأحرار، وذلك نتيجة كونها الكتلة الأكبر بين هؤلاء، ولو بفارقٍ قليل، ولاعتدال الكتلة وموقف زعيمها مقتدى الصدر تجاه القضايا الخلافية ودعوته لإنصاف أبناء المناطق ذات الأغلبية السنّية، وانتقاده المستمرّ المالكي وحكومته. وفي هذه الحالة، يتوقّع أن يكون المهندس علي دواي لازم، محافظ ميسان الحالي هو رئيس الوزراء المقبل، نتيجة طرحه من جانب كتلة الأحرار فترة الانتخابات، وكذلك كونه شخصية إدارية ناجحة جعل من محافظة ميسان محط أنظار مواطني باقي المحافظات العراقية، وغبطتهم.

تتجه الكتل السنّية إلى توحيد صفوفها في كتلة موحّدة داخل البرلمان؛ فهناك بوادر لذلك سواء من خلال اتحاد القوى الوطنية الذي شكّله النائب عن محافظة ديالى والقيادي في الحزب الإسلامي سليم الجبوري ويضمّ ٣٥ نائباً، أو (كتلة الاتحاد) الذي يضمّ كتلة متحدون وخمس قوائم أخرى من ستّ محافظات. ويدفع باتجاه توحيد القوى السنّية، كلّ من تركيا ودول الخليج بخاصة السعودية، من أجل تقوية موقف السنّة، وتجنّب إعادة تولية نوري المالكي من جديد.

أما مسألة شغل منصب رئيس الجمهورية، فإن حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني لا يزال متمسكاً بها؛ فقد شغلها في الدورتين السابقتين